جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 2335-1624, EISSN: 2588-2392
المجلد: 15 / العدد: 1 / السنة: 2026 / ص: 93-115
مجلة الشريعة والاقتصاد

تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة في الجزائر:
دراسة مقارنة بين التمويل غير التقليدي والصكوك السيادية من منظور الاقتصاد الإسلامي

Evaluating Budget Deficit Financing Mechanisms in Algeria: A Comparative Study of Unconventional Financing and Sovereign Sukuk from an Islamic Economics Perspective

عـادل دهـليس *

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر

dehilisadel@gmail.com

ORCID: 0000-0001-6548-3224

تاريخ الاستلام: 2025/12/25 تاريخ القبول: 2026/03/24 تاريخ النشر: 2026/06/02

الملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترتين حاسمتين: فترة التمويل غير التقليدي (2017-2022) المعتمدة على الإصدار النقدي، وفترة إصدار الصكوك السيادية التي بدأت في جوان 2025. تعتمد الدراسة منهجية مركبة تجمع بين المعايير الاقتصادية (الكفاءة، الاستدامة، العدالة) والمبادئ الشرعية الإسلامية. خلصت النتائج إلى أن التمويل غير التقليدي، رغم توفيره للسيولة الآنية، أدى إلى آثار تضخمية هيكلية (8.9% في 2022) وهدد الاستدامة المالية. في المقابل، بناءً على التقييم الأولي أثبتت الصكوك السيادية (نموذج الإجارة) تفوقها بمعدل تقييم (10/8.7) مقابل (10/4.5) للتمويل غير التقليدي، باعتبارها أداة مستدامة، عادلة، ومتوافقة مع الشريعة، نتوقع أن تساهم في امتصاص السيولة دون إحداث تضخم. توصي الدراسة بتطوير سوق ثانوية للصكوك وتعزيز الثقافة المالية الإسلامية.

كلمات مفتاحية: عجز الموازنة، التمويل غير التقليدي، الصكوك السيادية، الاقتصاد الإسلامي، السياسة المالية الجزائرية.

Abstract:

This study aims to assess and compare deficit financing mechanisms in Algeria during two critical periods: the Non-Conventional Financing period (2017-2022) based on monetary emission, and the Sovereign Sukuk issuance period starting in June 2025. The study employs a composite methodology combining economic criteria (Efficiency, Sustainability, Equity) with Islamic Sharia principles. The results indicate that while non-conventional financing provided immediate liquidity, it led to structural inflationary effects (8.9% in 2022) and threatened fiscal sustainability. Conversely, Sovereign Sukuk (Ijara model) demonstrated preliminary superiority with a score of (8.7/10) compared to (4.5/10) for non-conventional financing, proving to be a sustainable, equitable, and Sharia-compliant tool that we expect it absorbs liquidity without causing inflation. The study recommends developing a secondary market for Sukuk and enhancing Islamic financial literacy.

Keywords: Budget Deficit; Non-Conventional Financing; Sovereign Sukuk; Islamic Economy; Algerian Fiscal Policy.

* المؤلف المرسل

1. مُقدِّمة:

تواجه الدول النامية، وتحديداً تلك التي تعتمد في بنيتها الاقتصادية بشكل جوهري على تصدير المواد الأولية والمحروقات، تحديات مالية هيكلية ومعقدة تتزايد حدتها مع كل دورة من دورات التقلبات الاقتصادية العالمية. والجزائر، باعتبارها نموذجاً كلاسيكياً للاقتصاد الريعي، تجد نفسها في قلب هذه المعادلة الصعبة، حيث يرتبط توازنها المالي ارتباطاً عضوياً ومباشراً بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

إن انخفاض أسعار المواد الأولية لا يشكل بالنسبة للاقتصاد الجزائري مجرد صدمة خارجية عابرة، بل يمثل زلزالاً مالياً يضرب أساسات الموازنة العامة، مما يدفع الحكومات المتعاقبة وصناع القرار الاقتصادي إلى الدخول في سباق مع الزمن للبحث عن آليات تمويلية بديلة ومبتكرة لسد الفجوة المتسعة بين الإيرادات المتآكلة والنفقات العمومية المتزايدة.

لقد شكلت الصدمة النفطية لعام 2014 نقطة تحول مفصلية في التاريخ الاقتصادي الحديث للجزائر، حيث كشفت عن هشاشة المصدات المالية التقليدية، وأجبرت السلطات العمومية على اتخاذ قرارات مصيرية لضمان استمرار دفع الأجور وتمويل النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، اتجهت الجزائر منذ خريف عام 2017 إلى اعتماد خيار "التمويل غير التقليدي" (Non-Conventional Financing)، وهو التسمية التقنية لعملية التسييل المباشر لعجز الخزينة من قبل البنك المركزي، كحل مؤقت واستعجالي لمواجهة أزمة السيولة الخانقة الناجمة عن تراجع الجباية البترولية. ورغم أن هذا الخيار وفّر متنفساً مالياً آنياً، إلا أنه أثار جدلاً واسعاً حول آثاره التضخمية واستدامته.

وفي تطور لافت يعكس تحولاً في الفلسفة المالية للدولة، اتجهت الجزائر مؤخراً نحو تبني آليات التمويل الإسلامي، متوجة هذا المسار بإصدار الصكوك السيادية في يونيو 2025. هذا التحول لا يمثل مجرد تغيير في الأدوات المالية، بل يعكس توجهاً استراتيجياً نحو مواءمة السياسة المالية مع المبادئ الشرعية الإسلامية، ومحاولة لاستقطاب الكتلة النقدية الضخمة المتداولة خارج القنوات الرسمية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تقدم تقييماً علمياً مقارناً وشاملاً لهاتين التجربتين المتناقضتين في الفلسفة والآلية والأثر: التمويل غير التقليدي القائم على الإصدار النقدي، والتمويل الإسلامي القائم على الصكوك السيادية، وذلك باستخدام منهجية مركبة تجمع بين المعايير الاقتصادية الوضعية والمبادئ الشرعية الإسلامية المستمدة من فقه المعاملات. فالتمويل غير التقليدي، وعلى الرغم من نجاحه "المحاسبي" المؤقت في توفير السيولة وتجنيب البلاد التوقف عن الدفع، إلا أنه أثار مخاوف عميقة ومشروعة حول آثاره التضخمية طويلة الأمد، وتأثيره على القوة الشرائية للمواطن، ومدى تهديده للاستدامة المالية للدولة. في المقابل، تمثل الصكوك السيادية بديلاً واعداً يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويسعى لتحقيق مبادئ العدالة في توزيع الثروة، والاستدامة في تمويل التنمية، من خلال ربط التمويل بأصول حقيقية ومشروعة.

- **الإشكالية البحثية**

في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، وضرورة الخروج من دائرة الحلول الترقيعية إلى إيجاد حلول تمويلية مستدامة تتوافق مع المبادئ الإسلامية للمجتمع وتحقق التنمية الشاملة، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة البحثية حول السؤال الجوهري التالي:

إلى أي مدى تحقق الصكوك السيادية كفاءة واستدامة أكبر من التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة للجزائر من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ستجيب عنها فصول هذا البحث بالتفصيل:

- ما هي الخصائص الفنية والاقتصادية، وما هي الآثار المترتبة على آلية التمويل غير التقليدي التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2017-2022؟
- ما هي المنهجية العلمية المناسبة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمقاصد الشرعية؟
- كيف يمكن تنزيل وتطبيق هذه المنهجية المركبة على تجربة الصكوك السيادية الجزائرية الصادرة في 2025؟
- ما هي نقاط القوة والضعف الكامنة في كل من التجربتين عند وضعهما في ميزان المقارنة ؟
- ما هي التوصيات الاستراتيجية والعملية اللازمة لتحسين آليات التمويل بعجز الموازنة في الجزائر بما يضمن الاستقرار المالي ؟

- **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب محورية تتكامل فيما بينها:

- **الأهمية العلمية**: تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية القليلة التي تتناول تقييم السياسات المالية العامة (Fiscal Policy) من منظور إسلامي، وتقدم إطاراً منهجياً مبتكراً يمكن تطبيقه على تجارب دولية أخرى في العالم الإسلامي تواجه معضلات مماثلة.
- **الأهمية العملية**: توفر للجهات الحكومية، وزارة المالية، بنك الجزائر، ومتخذي القرار الاقتصادي تقييماً موضوعياً مبنياً على البيانات والأرقام للبدائل التمويلية المتاحة، مما يساعد في ترشيد القرارات المالية واتخاذ خطوات مدروسة تحقق التنمية المستدامة.

- **الأهمية الاجتماعية:** تركز الدراسة على البعد الأخلاقي والاجتماعي للسياسات المالية، مؤكدة أن الاقتصاد ليس مجرد أرقام صماء، بل هو أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأجيال القادمة من أعباء الديون والتضخم.

- **المنهجية المتبعة**

تعتمد هذه الدراسة بصورة أساسية على **المنهج التحليلي المقارن**، حيث يتم تفكيك وتحليل البيانات الاقتصادية والمالية للجزائر، واستخدام منهجية تقييم مركبة تم تطويرها خصيصاً لهذا الغرض، تجمع بين أربعة معايير رئيسية هي: الكفاءة (Efficiency)، الاستدامة (Sustainability)، العدالة (Equity)، وتوافق الشريعة الإسلامية (Shariah Compliance). كما يتم الاستعانة بـ **المنهج الوصفي** لعرض التجارب والتطورات التاريخية بدقة، والمنهج **الاستنباطي** لاستخلاص النتائج والتوصيات المنطقية من المقدمات والتحليلات.

- **خطة البحث**

✓ **المحور الأول:** تشخيص الوضع الاقتصادي والمالي في الجزائر (2014-2024).

✓ **المحور الثاني:** المنهجية المركبة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي.

✓ **المحور الثالث:** تقييم تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر (2017-2022).

✓ **المحور الرابع:** تقييم أولي لتجربة الصكوك السيادية الجزائرية (2025).

2. تشخيص الوضع الاقتصادي والمالي في الجزائر (2014-2024)

لفهم عمق الأزمة ودوافع القرارات المالية، لا بد من تشريح دقيق للوضع الاقتصادي والمالي الذي مرت به الجزائر خلال العقد الممتد من 2014 إلى 2024، وهي فترة تميزت بتقلبات حادة وانكشاف مالي خطير.

1.2 أولاً: تطور الموازنة العامة للجزائر وآثار الصدمة النفطية

شهدت الموازنة العامة للجزائر تطورات جذرية ومقلقة خلال العقد الأخير، متأثرة بشكل مباشر وفوري بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد في أكثر من 95% من صادراته وحوالي 60% من إيرادات موازنته على المحروقات، وجد نفسه عارياً أمام عاصفة انهيار الأسعار التي بدأت في منتصف 2014.

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر وتقارير الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن عائدات النفط قد انخفضت بشكل دراماتيكي من مستوى مريح جداً بلغ 64 مليار دولار في عام 2013، لتصل إلى مستوى خطير عند أقل من 27 مليار دولار بحلول عام 2016. هذا الانحدار الحاد لم يقابله انخفاض مرن في النفقات العامة التي تتسم بالصلابة نظراً لطبيعتها الاجتماعية (أجور، تحويلات اجتماعية، دعم)، مما أدى حتماً إلى ظهور عجز موازني هيكلي وكبير.

الجدول التالي يقدم مسحاً إحصائياً لتطور المؤشرات المالية الكلية، كاشفاً عن حجم الضغوط التي تعرضت لها المالية العامة:

جدول رقم (1): تطور مؤشرات الموازنة العامة في الجزائر (2014-2024)

السنة	عجز الموازنة (مليار دج)	نسبة العجز للناتج(%)	الدين الداخلي (% من الناتج)	احتياطيات الصرف (مليار $)	التضخم (%)
2014	-1,175.9	-6.3	8.8	194.0	2.9
2015	-2,849.2	-15.3	8.4	144.1	4.8
2016	-2,515.3	-13.5	20.5	114.7	6.4
2017	-1,573.6	-8.5	25.8	97.3	5.6
2018	-2,307.6	-11.7	27.2	79.7	4.3

السنة	عجز الموازنة (مليار دج)	نسبة العجز للناتج(%)	الدين الداخلي (% من الناتج)	احتياطيات الصرف (مليار $)	التضخم (%)
2019	-1,675.4	-8.3	29.5	62.0	2.0
2020	-1,521.9	-9.1	35.8	53.3	2.4
2021	-2,412.9	-13.4	38.2	44.6	6.8
2022	-	-5.2	38.2	38.0	8.9

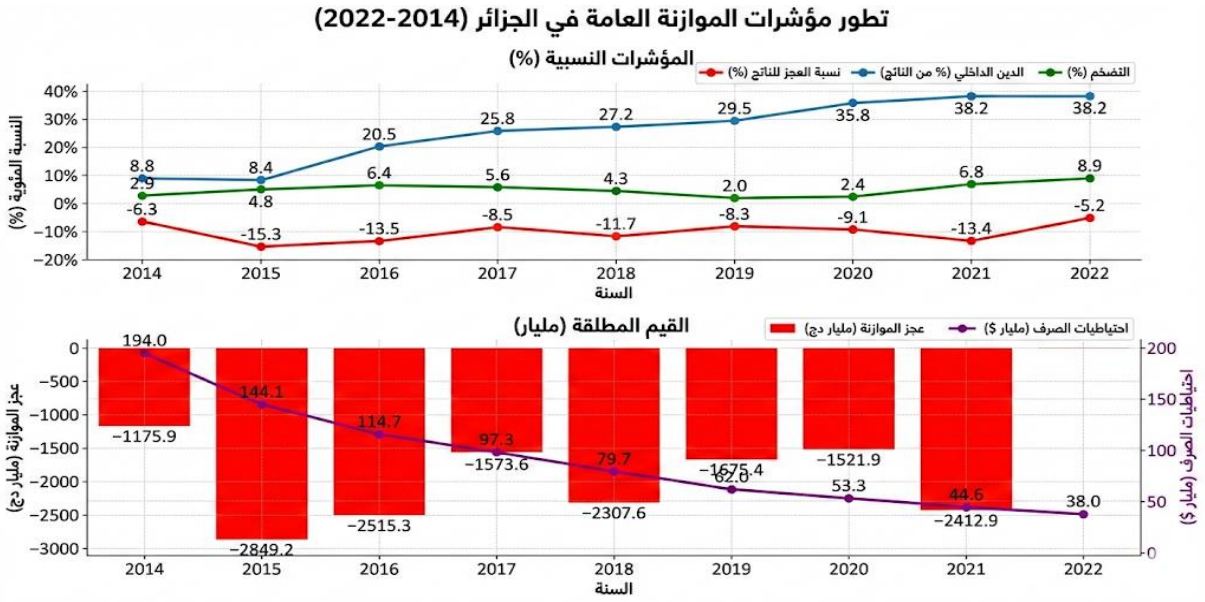
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المجمعة من: بنك الجزائر. (2017-2022). التقارير السنوية.؛ و البنك الدولي. (2024). مؤشرات التنمية العالمية؛ و الديوان الوطني للإحصائيات. (2024). الإحصائيات الاقتصادية الوطنية .

تحليل المؤشرات المالية: يتضح من الجدول أعلاه حقائق اقتصادية مقلقة تستدعي الوقوف عندها:

- **انفجار العجز**: بلغ عجز الموازنة ذروته التاريخية في عام 2015 عند 2,849.2 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة مخيفة بلغت 15.3% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا المستوى من العجز يتجاوز بكثير كل معايير الأمان المالي المتعارف عليها دولياً (والتي تحدد غالباً بـ 3%)، مما وضع الحكومة أمام حتمية البحث عن حلول تمويلية عاجلة لتفادي الإفلاس التقني.
- **نزيف الاحتياطيات**: يُظهر عمود احتياطيات الصرف الانحدار المرعب من 194 مليار دولار في 2014 (بحبوحة مالية) إلى 38 مليار دولار فقط في 2022. هذا التآكل يعكس استخدام المدخرات الوطنية لتمويل الواردات والدفاع عن قيمة الدينار في ظل غياب الإنتاج المحلي البديل.
- **تفاقم الدين الداخلي**: كنتيجة مباشرة لآليات التمويل التي سنناقشها لاحقاً، قفز الدين العمومي الداخلي من مستويات متدنية جداً (8.4% في 2015) ليلامس سقف 40% في السنوات اللاحقة، مما يطرح تساؤلات حول استدامة الدين.
- **الضغوط التضخمية**: بدأت معدلات التضخم في التصاعد التدريجي لتصل إلى مستويات قياسية في عام 2022 (8.9%)، وهو ما يعكس انتقال أثر التوسع النقدي إلى الأسعار، مما أضر بالقدرة الشرائية للمواطن.

من اجل توضيح بيانات الجدول السابق ندرج الشل البياني الآتي:

شكل رقم (1): تطور مؤشرات الموازنة العامة في الجزائر (2014-2024)



المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول رقم 01.

2.2 ثانياً: عصرنة النظام المالي الجزائري وبروز الصيرفة الإسلامية

في خط موازٍ للأزمة المالية، كان النظام المالي الجزائري يشهد حراكاً داخلياً نحو العصرنة والانفتاح على المنتجات المالية الإسلامية، مدفوعاً بطلب مجتمعي متزايد وحاجة اقتصادية لاستقطاب الموارد. شهدت الجزائر بدايات مبكرة للتمويل الإسلامي منذ عام 1991 بإنشاء بنك البركة الجزائري كأول مؤسسة مصرفية إسلامية، تبعه افتتاح مصرف السلام الجزائري في 2008. ومع مرور الوقت، وتفاقم الحاجة لتنويع مصادر التمويل، بدأ هذا القطاع في التوسع تدريجياً وبشكل أكثر مؤسسية من خلال:

- **فتح النوافذ الإسلامية:** أقبلت البنوك العمومية التقليدية (مثل البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري) على فتح نوافذ وشبابيك تقدم خدمات مصرفية إسلامية، في محاولة لاستعادة الثقة مع شريحة واسعة من العملاء الذين يرفضون التعامل بالفائدة.
- **السماح بتداول المنتجات الإسلامية:** سمحت السلطات المالية بتداول منتجات مالية إسلامية في بورصة الجزائر، وإن كان ذلك بشكل محدود في البداية.
- **تطوير الإطار القانوني والتنظيمي:** في عام 2020، خطت الجزائر خطوة عملاقة بإصدار نظام بنك الجزائر (رقم 20-02) الذي رخص للبنوك رسمياً باستخدام وتسويق ثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة (كالمرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، والاستصناع)، واضعاً بذلك حداً للفراغ القانوني الذي كان يعيق تطور الصناعة.

- **إصدار الصكوك السيادية:** تتويجاً لهذا المسار، وفي يونيو 2025، أصدرت وزارة المالية الجزائرية القرار التاريخي الذي يحدد كيفيات وشروط إصدار الصكوك السيادية، مدشنة بذلك عهداً جديداً في إدارة الدين العام.

يأتي هذا التحول في سياق نمو عالمي متسارع للصناعة المالية الإسلامية، حيث يوضح الجدول رقم (2) حجم الأصول المالية الإسلامية عالمياً، مما شجع الجزائر على الانخراط في هذه السوق الواعدة.

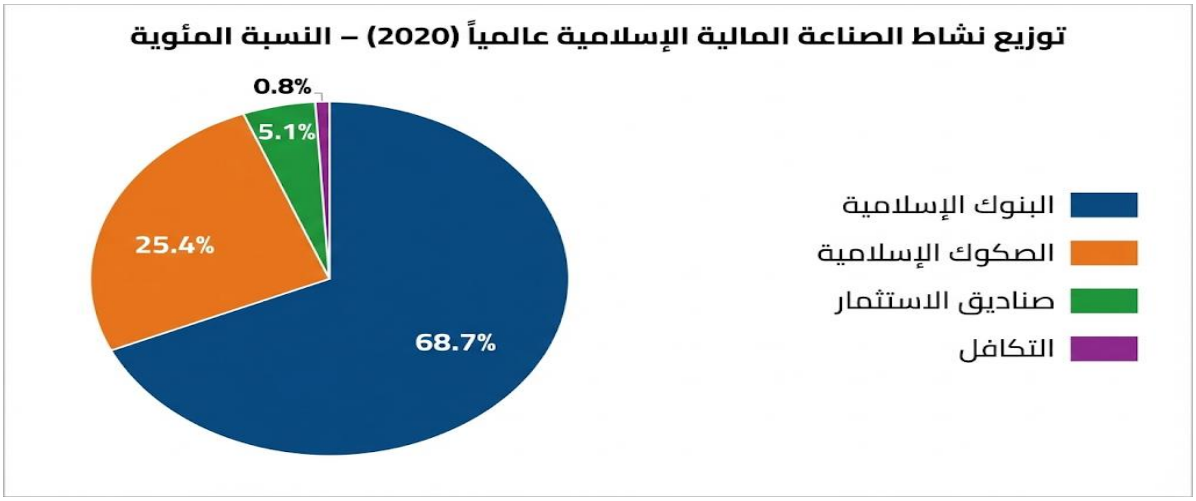
جدول رقم (2): نشاط الصناعة المالية الإسلامية عالمياً سنة 2020

القطاع	المبلغ (مليار دولار)	النسبة المئوية
البنوك الإسلامية	2,104.1	68.7%
الصكوك الإسلامية	775.7	25.4%
صناديق الاستثمار	154.6	5.1%
التكافل	24.3	0.8%
المجموع	**3,057.7**	**100%**

المصدر: بو الودنين، ع. ح. (2023، فبراير 20). الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر [ورقة علمية]. مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية، تيبازة، الجزائر.

يمكن ترجمة وتوضيح الأرقام والبيانات في الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2): نشاط الصناعة المالية الإسلامية عالمياً سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجدول رقم 02.

3.2 ثالثاً: ضرورة وحتمية تبني التمويل الإسلامي

تواجه الجزائر، كغيرها من الدول الإسلامية، تحديات اقتصادية متزايدة تبرز الحاجة الملحة لتطوير سياسات مالية عامة فعالة ومستدامة. ولم يعد التمويل الإسلامي مجرد خيار "تجميلي"، بل أضحى ضرورة استراتيجية تمليها عدة مبررات موضوعية:

- **التوافق مع الهوية الإسلامية:** يتماشى النظام المالي الإسلامي مع قيم ومعتقدات المجتمع الجزائري المحافظ، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي والمالي.
- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يضمن التمويل الإسلامي، من خلال آليات المشاركة في المخاطر وتحريم الربا، توزيعاً أعدل للثروة ويحقق التكافل الاجتماعي، مانعاً تركز المال في يد فئة قليلة من المرابين.
- **الاستدامة المالية:** يعتمد التمويل الإسلامي على قاعدة "الأصول الحقيقية" (**Asset-Backed**)، مما يجنب الاقتصاد فقاعات الديون والمضاربات الوهمية التي تعصف بالأسواق التقليدية.

جذب المدخرات المكتنزة: تعاني الجزائر من وجود كتلة نقدية ضخمة خارج النظام المصرفي (السوق الموازي)، يقدرها البعض بمليارات الدولارات. التمويل الإسلامي هو الأداة الوحيدة القادرة على استقطاب هذه الأموال التي يمتنع أصحابها عن إيداعها في البنوك لأسباب دينية، وإعادة ضخها في الدورة الاقتصادية الرسمية.

3. المنهجية المركبة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي

لتقديم دراسة مثمرة تتجاوز التحليل السطحي، تم استعمال "منهجية مركبة" خاصة بهذا الموضوع. تستند هذه المنهجية إلى المزج بين المعايير الاقتصادية الوضعية الصارمة والمبادئ الشرعية الإسلامية السامية، موفرة إطاراً شاملاً للتقييم يهدف لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية العامة. (دهليس، ع. 2024)

1.3 أولاً: المبادئ الأساسية للمنهجية

تقوم هذه المنهجية على أربعة أعمدة رئيسية تشكل مصفوفة التقييم:

1. **معيار الكفاءة (Efficiency)**: يقيس هذا المعيار الاقتصادي البحث مدى قدرة آلية التمويل على تحقيق الأهداف المرجوة (سد العجز، تمويل الاستثمار) بأقل تكلفة ممكنة وبأفضل استخدام للموارد. ويشمل:
   - *كفاءة التكلفة:* مقارنة تكلفة التمويل (سعر الفائدة، التكلفة الضمنية للتضخم) بحجم الأموال المعبأة والعوائد المتوقعة.
   - *كفاءة التخصيص:* مدى نجاح الآلية في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
   - *كفاءة التشغيل:* جودة إدارة الموارد، سرعة التنفيذ، والشفافية.
2. **معيار الاستدامة (Sustainability)**: يركز على البعد الزمني والقدرة على الاستمرار. في المنظور الإسلامي، يرتبط بمفاهيم "عدم الإسراف" و"حفظ المال" و"الاستخلاف". ويتضمن:
   - *الاستدامة المالية:* قدرة الدولة على خدمة ديونها مستقبلاً دون تعريض الاستقرار المالي للخطر.
   - *الاستدامة الاقتصادية:* تقييم الأثر طويل الأجل على النمو الاقتصادي والقاعدة الإنتاجية.
3. **معيار العدالة (Equity)**: العدالة جوهر النظام الاقتصادي الإسلامي، وتقيم عبر:
   - *العدالة الاجتماعية:* توزيع عادل للأعباء والمنافع، وتقليص الفوارق الطبقية.
   - *العدالة بين الأجيال:* حماية حقوق الأجيال القادمة وعدم تحميلهم أعباء ديون لم يستفيدوا منها.
4. **معيار توافق الشريعة (Shariah Compliance)**: المعيار الحاكم والمميز، ويقيّم:
   - *تجنب المحرمات القطعية:* كالربا، الميسر، الغرر، والغش.
   - *الالتزام بالمبادئ الإيجابية:* العدالة، الشفافية، المشاركة في الغرم والغنم، وارتباط التمويل بأصول حقيقية.

والشكل التالي يوضح المنهجية المركبة من خلال المدخلات والمخرجات:

الشكل رقم 03: المنهجية المركبة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي



المصدر: من إعداد الباحث

2.3 ثانياً: مراحل المنهجية التقييمية

لضمان دقة النتائج، يتم تطبيق المنهجية عبر خمس مراحل متكاملة:

- **المرحلة الأولى (تحديد السياق والمشكلة)**: تحليل البيئة الاقتصادية وتحديد أسباب العجز.
- **المرحلة الثانية (تحليل البدائل التمويلية)**: استعراض الخيارات المتاحة (داخلي، خارجي، إصدار نقدي، إسلامي).
- **المرحلة الثالثة (اختيار البديل الأمثل)**: المقارنة باستخدام مصفوفة المعايير.
- **المرحلة الرابعة (التنفيذ والمتابعة)**: خطط التنفيذ والرقابة.
- **المرحلة الخامسة (تقييم الآثار)**: قياس النتائج فعلياً.

ثالثاً: جدول التقييم المركب (أداة القياس)

تم تصميم الجدول التالي كأداة قياس كمية ونوعية لترجيح كفة البدائل:

جدول رقم (3): إطار تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي

معايير التقييم	الوزن النسبي	مؤشرات القياس	طريقة القياس
الكفاءة	0.30	كفاءة التكلفة	مقياس 1-5 (5 هو الأفضل)

معايير التقييم	الوزن النسبي	مؤشرات القياس	طريقة القياس
		كفاءة التخصيص	مقياس 1-5
		كفاءة التشغيل	مقياس 1-5
الاستدامة	0.30	الاستدامة المالية	نسبة الدين/الناتج
		الاستدامة الاقتصادية	مقياس 1-5
العدالة	0.20	العدالة الاجتماعية	مقياس 1-5
		العدالة بين الأجيال	مقياس 1-5
توافق الشريعة	0.20	تجنب الربا	نعم/لا
		تجنب الغرر	نعم/لا
		تحقيق مقاصد الشريعة	مقياس 1-5

المصدر: (دهليس، ع . 2024)

يمكن صياغة المعادلات الرياضية لحساب المؤشرات المطلوبة والمؤشر الإجمالي (الموزون) على النحو التالي:

1 .المتغيرات والمدخلات:

يتم تقييم كل مؤشر فرعي بناءً على مقياس (ليكرت) أو قيم ثنائية، ويتم تحويلها إلى درجات كما يلي:

.درجة المؤشر الفرعي (تتراوح عادة من 1 إلى 5 حسب الجدول، أو نعم/لا) :x

في حالة المؤشرات الشرعية (تجنب الربا/الغرر): "نعم" تأخذ القيمة الكاملة المخصصة للمؤشر، و "لا" تأخذ صفراً (ملاحظة: في حالة القروض الربوية، أدى وجود الربا إلى تصفير المؤشر الشرعي بالكامل في الجدول)

2 .صيغ حساب المؤشرات الفرعية

أولاً: مؤشر الكفاءة(E) : يعتمد على مؤشرين فرعيين، ويتم حسابه بجمع درجاتهما:

$$E=Cc+Ca$$

حيث:

Cc: كفاءة التكلفة (Cost Efficiency).

Ca: كفاءة التخصيص (Allocation Efficiency).

ثانياً: مؤشر الاستدامة(S) : يعتمد على مؤشرين فرعيين، ويتم حسابه بجمع درجاتهما:

$$S=Sf+Se$$

حيث:

Sf: الاستدامة المالية (Financial Sustainability) – (نسبة الدين/الناتج).

Se: الاستدامة الاقتصادية (Economic Sustainability).

ثالثاً: مؤشر العدالة(J) : يعتمد على مؤشرين فرعيين، ويتم حسابه بجمع درجاتهما:

$$J=Js+Jg$$

حيث:

Js: العدالة الاجتماعية (Social Justice).

Jg: العدالة بين الأجيال (Intergenerational Equity).

رابعاً: مؤشر التوافق مع الشريعة(Sh) : يعتمد على ثلاثة مؤشرات، ويتم حسابه بجمع درجاتها (مع ملاحظة أن انتهاك شرط الربا قد يعدم القيمة):

$$Sh=R+G+M$$

حيث:

R: تجنب الربا (Avoid Riba).

G: تجنب الغرر (Avoid Gharar).

M: تحقيق مقاصد الشريعة (Achieving Sharia Maqasid).

3 .صيغة حساب المؤشر الإجمالي المرجح(WI) : يتم حساب المؤشر النهائي بضرب مجموع كل معيار في وزنه النسبي المحدد في المنهجية، ثم جمع النواتج.

الأوزان النسبية (W) :

وزن الكفاءة (We) = 0.3

وزن الاستدامة (Ws) = 0.3

وزن العدالة (Wj) = 0.2

وزن التوافق الشرعي (Wsh) = 0.2

الصيغة الرياضية النهائية:

$$WI=(E\times0.3)+(S\times0.3)+(J\times0.2)+(Sh\times0.2)$$

أو بالتفصيل:

$$WI=[0.3(Cc+Ca)]+[0.3(Sf+Se)]+[0.2(Js+Jg)]+[0.2(R+G+M)]$$

4. تقييم تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر (2017-2022)

شكلت تجربة "التمويل غير التقليدي" مرحلة استثنائية ومثيرة للجدل في التاريخ المالي للجزائر. سنقوم في هذا المبحث بتشريح هذه التجربة باستخدام المنهجية المركبة.

1.4 أولاً: وصف التجربة (الآلية والسياق)

في أعقاب التدهور المستمر لأسعار النفط وتآكل صندوق ضبط الإيرادات، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها في خريف 2017 أمام خيارات محدودة جداً وأزمة سيولة خانقة تهدد دفع رواتب الموظفين. لمواجهة هذا الوضع، اتخذت الحكومة قراراً سياسياً بتعديل قانون النقد والقرض (المادة 45 مكرر)، مما سمح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة، وهو ما يعرف اقتصادياً بـ "التسييل النقدي للعجز" (Monetization of Deficit) أو مجازاً "طبع النقود".

خصائص التمويل:

- **الآلية القانونية:** شراء بنك الجزائر لسندات تصدرها الخزينة العامة مقابل خلق نقد جديد.
- **المدة الزمنية:** حددت بـ 5 سنوات استثنائية (2017-2022).
- **الأهداف المعلنة:** تمويل عجز الميزانية، تسديد الدين العام الداخلي، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

حجم الأموال التي تم ضخها كان ضخماً وغير مسبوق، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (4): تطور التمويل غير التقليدي في الجزائر (2017-2019)

السنة	التمويل غير التقليدي (مليار دج)	التمويل غير التقليدي (مليار $)	الموجه لعجز الميزانية (مليار دج)
2017	2,185.0	18.2	1,573.6
2018	4,005.0	33.4	2,307.6
2019	6,556.2	54.6	-

المصدر: بيانات بنك الجزائر التقارير السنوية (2017-2022) .

تراكم المبلغ ليصل إلى أكثر من 6.5 تريليون دينار، وهو رقم ضخم يمكن أن يعادل ميزانية عدة دول مجتمعة.

2.4 ثانياً: تطبيق المنهجية التقييمية على التجربة

المرحلة الأولى: كان الاقتصاد يعاني من ركود تضخمي، مع تراجع النمو. أسباب العجز كانت بنيوية وظرفية، مع إنفاق حكومي ضخم.

المرحلة الثانية والثالثة: اختارت الحكومة الخيار الأخير (التمويل غير التقليدي) لسهولة تنفيذه وسرعته، وتجنباً لشروط الاستدانة الخارجية.

جدول رقم (5): تقييم التمويل غير التقليدي في الجزائر

المعيار	المؤشر	الدرجة (1-5)	التبرير التحليلي
الكفاءة	كفاءة التكلفة	2	التكلفة الاسمية صفر، لكن التكلفة الضمنية (التضخم) باهظة.
	كفاءة التخصيص	2	وجه لسداد ديون وتشغيل وليس لاستثمارات منتجة.

المعيار	المؤشر	الدرجة (1-5)	التبرير التحليلي
	كفاءة التشغيل	2	ضعف الشفافية والمساءلة.
الاستدامة	الاستدامة المالية	3	ارتفاع الدين الداخلي وخلق "فقاعة دين."
	الاستدامة الاقتصادية	2	ضغوط تضخمية واستنزاف للاحتياطيات.
العدالة	العدالة الاجتماعية	2	التضخم ضريبة تضرب الفقراء وتزيد الفوارق.
	العدالة بين الأجيال	2	تحميل الأجيال القادمة ديوناً دون أصول مقابلة.
توافق الشريعة	تجنب الربا	نعم	شكلياً لا توجد فوائد
	تجنب الغرر	لا	خلق عدم يقين وتشويه لنظام الأسعار.
	تحقيق المقاصد	3	حفظ "النفس" مؤقتاً، وأخل بمقصد "حفظ المال."
المجموع	**المعدل المرجح**	**4.5**	**تقييم ضعيف**

التطبيق في الصيغة الرياضية

نستخدم المعادلة النهائية لحساب المؤشر الإجمالي المرجح (WI) لتجربة الجزائر:

$$WI=(E\times0.3)+(S\times0.3)+(J\times0.2)+(Sh\times0.2)$$

بالتعويض بالقيم المستخرجة أعلاه:

$$WI=(4\times0.3)+(5\times0.3)+(4\times0.2)+(5\times0.2)$$

$$WI=1.2+1.5+0.8+1.0$$

$$WI=4.5$$

3.4 ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية وموقف بنك الجزائر

- **الآثار الإيجابية:** توفير سيولة فورية وتفادي السكتة المالية.
- **الآثار السلبية:** كارثية على المدى المتوسط، ارتفاع التضخم (8.9%) وتآكل القدرة الشرائية، واستنزاف احتياطيات الصرف.
- **موقف بنك الجزائر:** اعتبر البنك لاحقاً أن اللجوء لهذا النهج كان "غير مبرر".
- **من منظور الاقتصاد الإسلامي:** يعتبر خلق النقود دون مقابل سلعي ممارسة محظورة لأنها تزييف للقيمة وتشبه "الغش".

5. تقييم أولي لتجربة الصكوك السيادية الجزائرية (2025)

يمثل عام 2025 نقطة تحول كبرى في التاريخ المالي للجزائر، مع إصدار أول صكوك سيادية، مدشنة بذلك مرحلة جديدة تعتمد على الهندسة المالية الإسلامية بدلاً من المطبعة النقدية.

تم إصدار قرار عن وزير المالية الجزائري في الفاتح يونيو 2025 لتحديد كيفيات إصدار الصكوك السيادية من قبل الخزينة العمومية، وذلك لتمويل مشاريع البنية التحتية ذات الطابع التجاري للدولة، حيث ترخص هذه الآلية الجديدة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالمشاركة في تمويلها، ويجب أن تدعم الصكوك بأصول ملموسة، أو مشاريع، أو حقوق ملكية، أو انتفاع.

ثم تلاه المقرر رقم **243** بتاريخ **18 سبتمبر 2025**، ويخص عملية إصدار صكوك سيادية في الجزائر لتمويل مشاريع عمومية تجارية، قيمتها 296.651 مليار دينار.

بناءً على النصوص السابقة سنقوم بتطبيق **منهجية التقييم** المستنبطة، واستخدام **الصيغة الرياضية** لحساب المؤشر الإجمالي لهذه التجربة الجديدة للجزائر في إصدار الصكوك السيادية.

جدول رقم (6): تقييم تجربة الصكوك السيادية في الجزائر (إصدار إجارة 2025)

المعيار	المؤشر	الدرجة (1–5)	التبرير التحليلي
الكفاءة	كفاءة التكلفة	4	العائد (6%) معقول وتنافسي مقارنة بالتضخم، وأقل كلفة اقتصادية من "ضريبة التضخم" الناتجة عن الإصدار النقدي.
	كفاءة التخصيص	4	الأموال موجهة لتمويل مشاريع ذات طابع تجاري (اقتصاد حقيقي) وليس لسد العجز الجاري فقط.
	المجموع الفرعي	8	مؤشر كفاءة مرتفع.
الاستدامة	الاستدامة المالية	4	آجال متوسطة (7 سنوات) مع خيار إعادة الشراء، مما يمنح مرونة للخزينة ويوزع العبء.
	الاستدامة الاقتصادية	5	أداة لامتصاص السيولة الفائضة ومحاربة التضخم، مدعومة بأصول عقارية حقيقية قابلة للتداول.
	المجموع الفرعي	9	مؤشر استدامة ممتاز.
العدالة	العدالة الاجتماعية	4	إتاحة الفرصة لصغار المدخرين (100,000 دج) للمشاركة، وتوزيع عوائد حقيقية بدلاً من تآكل مدخراتهم بالتضخم.
	العدالة بين الأجيال	4	الاستثمار في أصول وبنية تحتية تبقى للأجيال القادمة، مع استعادة الدولة للأصول بعد انتهاء المدة.
	المجموع الفرعي	8	مؤشر عدالة جيد.
توافق الشريعة	تجنب الربا	نعم	العائد هو "أجرة" ناتجة عن منفعة أصل (حق انتفاع) وليس فائدة على قرض.
	تجنب الغرر	نعم	انتفاء الجهالة في الأصول (عقارات الدولة)، والقيمة، والعائد.
	تحقيق المقاصد	5	تحقق مقصد "حفظ المال" بتنميته وحمايته من التضخم، ومقصد "التنمية" عبر الاستثمار الحقيقي.

المعيار	المؤشر	الدرجة (1–5)	التبرير التحليلي
	المجموع الفرعي	10	توافق تام مع وجود هيئة رقابة شرعية وطنية.
المجموع	**المعدل المرجح**	**8.7**	**أداء متميز (نقلة نوعية مقارنة بالتمويل غير التقليدي)**

المصدر :من إعداد الباحث بناءً على تطبيق المنهجية المركبة على نصوص إصدار الصكوك 2025.

1.5 أولاً: تحديد السياق والمشكلة (المرحلة الأولى من المنهجية)

بناءً على النصوص السابقة (القرار المؤرخ في 1 جوان 2025 والمقرر رقم 243 المؤرخ في 18 سبتمبر 2025)، سنقوم بتطبيق منهجية التقييم المستنبطة، واستخدام الصيغة الرياضية لحساب المؤشر الإجمالي لهذه التجربة الجديدة للجزائر في إصدار الصكوك السيادية.

1. **السياق الاقتصادي:**
   - الجزائر تنتقل من مرحلة "التمويل غير التقليدي" إلى تنويع مصادر التمويل عبر "المالية الإسلامية".
   - **الإطار القانوني:** تستند التجربة إلى قانون المالية لسنة 2025 والقانون النقدي والمصرفي لسنة 2023.
2. **المشكلة/الهدف:**
   - تمويل المنشآت والتجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري للدولة.
   - تعبئة مبلغ **296.65مليار دينار جزائري.**
3. **الأداة المختارة:**
   - **صكوك إجارة حق الانتفاع** (Ijara of Usufruct) مدعومة بأصول عقارية للدولة.

2.5 ثانياً: تحليل الأداة التمويلية وتقييم المؤشرات الفرعية(x)

سنقوم بتقدير الدرجات (من 1 إلى 5) بناءً على خصائص الإصدار:

1 .معيار الكفاءة(E)

كفاءة التكلفة :(Cc) العائد الممنوح للمستثمرين هو 6% سنوياً، مع عمولة توظيف 0.50%. مقارنة بالتضخم (الذي ذكرنا أنه وصل 8.9% سابقاً)، تعتبر هذه الكلفة معقولة للخزينة ومحفزة للمستثمر، وأفضل بكثير من كلفة التضخم الناتجة عن الإصدار النقدي.

✓ **التقدير: 4 (كفاءة جيدة).**

كفاءة التخصيص :(Ca) الأموال موجهة لتمويل مشاريع ذات طابع تجاري ومنشآت عمومية، مما يعني توجيهها للاقتصاد الحقيقي وليس مجرد سد عجز جاري.

✓ **التقدير: 4 (تخصيص جيد).**

✓ **النتيجة: 4+4=8 :(E)**

2 .معيار الاستدامة(S)

الاستدامة المالية :(Sf) مدة الصكوك 7 سنوات، وهي فترة متوسطة تمنح الخزينة استقراراً. كما أن الصكوك قابلة لإعادة الشراء المبكر بعد 3 سنوات، مما يمنح مرونة في إدارة الدين.

✓ **التقدير: 4 (استدامة جيدة).**

الاستدامة الاقتصادية :(Se) الصكوك مدعومة بأصول عقارية حقيقية (حق انتفاع) ، وقابلة للتداول في البورصة، مما يعزز السوق المالي ويمتص السيولة الفائضة دون إحداث تضخم (عكس التمويل غير التقليدي).

✓ **التقدير: 5 (عالية).**

❖ **النتيجة: 4+5=9 :(S)**

3 .معيار العدالة(J)

العدالة الاجتماعية :(Js) الاكتتاب مفتوح للأفراد (مقيمين وغير مقيمين) والمؤسسات، بفئات صغيرة (100,000 دج) مما يتيح لصغار المدخرين المشاركة. لكن الإعفاء الضريبي الكلي قد يثير تساؤلاً حول عدالة التوزيع الضريبي، رغم أنه محفز ضروري.

✓ **التقدير: 4 (مشاركة واسعة).**

العدالة بين الأجيال :(Jg) تمويل مشاريع بنية تحتية يفيد الأجيال القادمة، والأصول تعود للدولة بعد 7 سنوات، مما يحفظ أصول الدولة ولا يبددها.

✓ **التقدير: 4 (جيدة).**

❖ **النتيجة: 4+4=8 :(J)**

4 .معيار التوافق مع الشريعة(Sh)

تجنب الربا" :(R) نعم". العائد هو "إيجار" ناتج عن حق انتفاع وليس فائدة على قرض، وتم النص على شهادة المطابقة الشرعية.

تجنب الغرر" :(G) نعم". الأصول محددة (محفظة عقارية) والقيمة معلومة قيمة سوقية تحددهاCNED ، والعائد معلوم.(6%)

تحقيق مقاصد الشريعة :(M) حفظ المال وتنميته عبر الاستثمار الحقيقي. اشتراط "شهادة المطابقة الشرعية" من المجلس الإسلامي الأعلى هو ضمان مؤسسي قوي.

✓ **التقدير: 5 (التزام مؤسسي وقانوني كامل).**

❖ **النتيجة** :(Sh) حسب المنهجية، عند تحقق الشروط الشرعية، يأخذ المجموع المرجح العلامة الكاملة أو قريباً منها. سنعطيها 10.

3.5 ثالثاً: حساب المؤشر الإجمالي (التطبيق في المعادلة)

$$WI=(E\times0.3)+(S\times0.3)+(J\times0.2)+(Sh\times0.2)$$

بالتعويض بالقيم المستخرجة للتجربة الجزائرية (صكوك 2025):

$$WI=(8\times0.3)+(9\times0.3)+(8\times0.2)+(10\times0.2)$$

$$WI=2.4+2.7+1.6+2.0$$

$$\mathbf{WI=8.7}$$

4.5 رابعاً: تحليل النتيجة (التقييم النهائي)

بناءً على النتيجة (8.7 من 10)، يمكن استخلاص ما يلي وفقاً للمنهجية:

قفزة نوعية: مقارنة بتجربة "التمويل غير التقليدي" التي حصلت على (4.5)، تعتبر تجربة الصكوك السيادية (إجارة 2025) نقلة نوعية في المالية العامة الجزائرية.

- **نقاط القوة:**

✓ **الغطاء الشرعي والمؤسسي**: وجود هيئة شرعية وطنية وقانون خاص يعطي مصداقية عالية (العلامة الكاملة في المؤشر الشرعي).

✓ **الاستدامة**: ربط الإصدار بأصول حقيقية (عقارات الدولة) بدلاً من خلق النقود يضمن استدامة اقتصادية ويحارب التضخم.

✓ **التسعير**: تحديد عائد 6% مع إعفاء ضريبي يعتبر حافزاً قوياً للكفاءة في جذب المدخرات المكتنزة.

وفقاً للمنهجية المركبة التي طبقناها، تُعد هذه الخطوة (إصدار صكوك إجارة 2025) بديلاً أمثل لتمويل العجز وتمويل المشاريع في الجزائر، حيث تحقق التوازن الصعب بين الكفاءة الاقتصادية، الاستدامة المالية، والالتزام الشرعي.

6. الخاتمة

- **النتائج:**

خلصت هذه الدراسة المقارنة بين آليتي "التمويل غير التقليدي" (2017-2022) و"الصكوك السيادية" (2025) في الجزائر إلى تباين كبير في النتائج والآثار:

فشل التمويل غير التقليدي في تحقيق الاستدامة: رغم نجاحه الآني في توفير السيولة وتفادي السكتة المالية، إلا أن التمويل غير التقليدي حصل على تقييم منخفض (10/4.5) وفق المنهجية المعتمدة. وقد أدى هذا الخيار إلى آثار تضخمية هيكلية (وصلت إلى 8.9% في 2022)، واستنزاف احتياطيات الصرف، وتآكل القدرة الشرائية، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة في "حفظ المال" ومبدأ العدالة الاجتماعية.

تفوق الصكوك السيادية: أثبت التقييم الأولي لتجربة الصكوك السيادية (بصيغة الإجارة) تفوقها الواضح بمعدل (10/8.7). وتكمن قوتها في كونها أداة مدعومة بأصول حقيقية(Asset-Backed) ، مما يضمن امتصاص السيولة دون إحداث تضخم، ويحقق كفاءة في تخصيص الموارد نحو مشاريع ذات جدوى اقتصادية، مع الالتزام التام بالضوابط الشرعية.

إجابةً على السؤال الرئيسي للدراسة: "إلى أي مدى تحقق الصكوك السيادية كفاءة واستدامة أكبر من التمويل غير التقليدي؟"، تؤكد النتائج أن الصكوك السيادية تمثل البديل الأمثل والأكثر كفاءة واستدامة لتغطية عجز الموازنة في الجزائر. فهي لا تعالج فقط مشكلة السيولة، بل تساهم في إصلاح الاختلالات الهيكلية من خلال ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، وتحقيق العدالة في توزيع العوائد، واستقطاب الكتلة النقدية من السوق الموازي التي تعذر دمجها بالوسائل التقليدية.

- **التوصيات:** بناءً على ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

1. تطوير السوق الثانوية: ضرورة الإسراع في تفعيل تداول الصكوك في بورصة الجزائر لضمان السيولة للمستثمرين وجذب شرائح أوسع.
2. التنويع الهيكلي: عدم الاكتفاء بصكوك الإجارة، والتوسع نحو صكوك المشاركة والمضاربة لتمويل مشاريع البنية التحتية المدرة للدخل (مثل الطرق السيارة والمطارات).
3. الحوكمة الشرعية: تعزيز دور الهيئة الشرعية الوطنية للمراقبة المستمرة لعمليات الإصدار والتداول لضمان عدم الانحراف عن الضوابط الشرعية.
4. الشمول المالي: استغلال طرح الصكوك لتعزيز الثقافة المالية الإسلامية وإطلاق حملات توعوية لاستقطاب الأموال المكتنزة خارج البنوك.

7. المصادر والمراجع:

1 – الوثائق والنصوص القانونية الرسمية (Official Legal Documents) :

- **وزارة المالية الجزائر**.(2025) ، جوان 01 .(قرار يحدد كيفيات إصدار الصكوك السيادية) .

Wizārat al-Māliyyah al-Jazā'ir. (**2025, June 01**). **Qarār yuhaddidu kayfiyyāt isdār al-sukūk al-siyādiyyah**.

- **وزارة المالية الجزائر**.(2025) ، سبتمبر 18 .(مقرر رقم 243 يتضمن إصدار صكوك سيادية) .

Wizārat al-Māliyyah al-Jazā'ir. (**2025, September 18**). **Muqarrar raqm 243 yatadammanu isdār sukūk siyādiyyah**.

- **بنك الجزائر** .(2020) .نظام رقم 20-02 يتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

Bank al-Jazā'ir. (**2020**). **Nizām raqm 20-02 yatadammanu al-'amaliyyāt al-bankiyyah al-muta'alliqah bi-al-sayrafah al-Islāmiyyah**.

2 – التقارير والهيئات الإحصائية: (Reports & Statistical Bodies)

- **بنك الجزائر** .(2017-2022) .التقارير السنوية .

Bank al-Jazā'ir. (**2017-2022**). **Al-Taqārīr al-sanawiyyah**.

- **الديوان الوطني للإحصائيات** .(2024). (**ONS**) الإحصائيات الاقتصادية الوطنية .

Al-Dīwān al-Watanī lil-Ihsā'āt (**ONS**). (**2024**). **Al-Ihsā'āt al-iqtisādiyyah al-wataniyyah**.

- **البنك الدولي** .(2024) .مؤشرات التنمية العالمية

Al-Bank al-Dawlī. (**2024**). **Mu'ashshirāt al-tanmiyah al-'ālamiyyah**.

3 – الدراسات والأوراق البحثية (Studies & Research Papers):

- **دهليس، عادل** .(2024) .تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة للمشاريع الحكومية من منظور إسلامي .أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

Dahlīs, 'Ādil. (**2024**). **Taqyīm āliyyāt al-tamwīl bi-'ajz al-muwāzanah lil-mashārī' al-hukūmiyyah min manzūr Islāmī** (**Utrūhat duktūrāh ghayr manshūrah**). **Jāmi'at al-Amīr 'Abd al-Qādir lil-'Ulūm al-Islāmiyyah**.

- **بو الودنين، عبد الحميد** (2023) .، فبراير .الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر .ورقة مقدمة في مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية.

Bū Al-Wadnīn, 'Abd al-Hamīd. (**2023, February**). **Al-Sinā'ah al-masrifiyyah al-Islāmiyyah bi-al-Jazā'ir. Waraqah muqaddamah fī Mu'tamar Tībāzah al-Dawlī lil-Māliyyah al-Islāmiyyah**.